

سكان بني وليد الليبية يلوحون بأغصان الزيتون أملا في إنهاء عزلتهم

وجدان عليها علامات الاحتراق. وعند مدخل المدينة لا يزال علم البلاد الأخضر قبل الثورة يرفرف، وملصقا يحمل صورة القذافي معلقا.

والطرق غير مهتدة أو كانت مليئة بالحفر. ونمت الحشائش في مداخل بنايات مهجورة، كما انتشرت برك من مياه الصرف الراكدة تغطيها الطحالب قرب مجمعات سكنية.

ويعد الليبية أول مسؤول حكومي كبير يقطع المسافة بين طرابلس وبني وليد والتي تبلغ 180 كيلومترا منذ ما يقرب من عقد من الزمن.

وعطت حكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها على المشكلات الداخلية

بالسوء، حيث استخدمت عائدات البلاد النفطية لمنح عقود وإصلاح البنية التحتية وبدء مشروعات.

وفي مصنع للسجاد عُرف قبل 2011 بمنتجاته عالية الجودة من الصوف الطبيعي، انتشرت بيوت العنكبوت والتربة على الات غزل متوقفة. ولا يعمل منها الآن إلا القليل.

وتقول فاطمة مسعود (50 عاما) التي تعمل في المصنع منذ 20 عاما "المصنع يحتاج إلى الدعم (...) لا شيء في المدينة يمكن أن يقدم مرتبات جيدة".

عقد من القتال والعزلة والانقسام ترك أثره الغائر في بني وليد، والذي تجسد في بنايات محترقة مليئة بآثار الرصاص

ووعد الليبية بزيادة مرتبات العمال في المصنع بنسبة 70 في المئة، وبخصيص أموال للتطوير. وقال "بني وليد لن تكون ساحة للحرب مرة أخرى.

وسنخلق فرص عمل للشباب". لكن محللين سياسيين يقولون إن التركيز على الإنفاق يخاطر بإضعاف حكومة الوحدة الوطنية،

معارضه البرلمان في شرق البلاد ليزانيتها.

كما وأضاف أن فرصة المحسوبة والثروة قد تقضي الليبية عن الوفاء بتعهداته بإجراء انتخابات لتشكيل حكومة دائمة لتحل محل حكومته.

لكن أهالي بني وليد رحبوا بزيارة الليبية وعلقوا آمالهم عليها.

ويقول أحد السكان ويدعى علي عبدالقادر في حفل خرج حضره رئيس الحكومة "الحياة هنا شبه معدومة في المدينة. نحتاج إلى دعم عاجل".

وتقع مدينة بني وليد غرب ليبيا وتبعد 180 كيلومترا عن العاصمة طرابلس، وتعتبر المدينة معقلا لأنصار النظام السابق حيث تعرضت للقصف من قبل حلف شمال الأطلسي خلال أحداث ما سمي بغزوة فبراير 2011.

وبقيت مدينة بني وليد منذ أن تمت مهاجمتها في 2012 من قبل كتائب مصراة بعد قرار أصدره المؤتمر الوطني حمل اسم القرار رقم 7، بعيدة عن دائرة اهتمامات الحكومات المتعاقبة.

وسمح غياب الدولة في المدينة بتعزيز سلطة القبيلة التي باتت تسير المدينة عن طريق ما يعرف بالحكم الرشيد، أما أمنيا فتعتبر سرية حماية بني وليد القوة التي تحمي المدينة وتتكون من شباب تطوعوا للقيام بهذه المهمة.



مدينة مهشمة تحتاج إلى الكثير من الدعم

أحمد العمامي

بني وليد (ليبيا) - ما زال علم ليبيا في عهد الزعيم الراحل معمر القذافي يرفرف في بعض مناطق مدينة بني وليد، وتنع الشوارع بالإهمال لكن سكانها لديهم أمل جديد في مستقبل مدينتهم وبلادهم.

وخلال زيارة قام بها مؤخرا رئيس الوزراء عبدالحميد الدبيبة الذي يقود حكومة وحدة وطنية جديدة، لوح الناس بأغصان الزيتون لدى مرور موكبه عبر المدينة التي ظلت معزولة لفترة طويلة بسبب الخلافات السياسية. ورفع أطفال أيديهم بعلمة النصر.

وجرى تعيين الدبيبة في مارس الماضي، وأدى اليمين أمام برلمان ليبيا المنقسم بعد أن تم اختياره عبر عملية حوار برعاية الأمم المتحدة، وهي خطوة اعتبر على نطاق واسع أنها توفر أفضل فرصة للسلام في سنوات، رغم ما قد تتسم به من هشاشة.

وحلت حكومته المؤقتة محل إدارتين منقسمتين في الشرق والغرب، وأنت بمجموعات تمثل مصالح فصائل أو أقاليم إلى مواقع السلطة أو الرعاية.

لكنها ما زالت تواجه تحديات ضخمة تشمل وجود العديد من الجماعات المسلحة على الأرض، وانعدام الثقة بين المجتمعات، والنزاعات على توزيع الثروة النفطية.

وفيما عزز تشكيل حكومة وحدة وطنية في ليبيا الأمل في أن تكون هذه الدولة الواقعة في شمال أفريقيا والتي مزقتها الحرب عبرت منعطفا باتجاه السلام، لكن محللين يحذرون من أن العقبات الرئيسية لا تزال قائمة.

ويعد إخراج المرتزقة من ليبيا إحدى التحديات الحاسمة التي اعترف بها الدبيبة خلال جلسات منح الثقة للحكومة. إضافة إلى ذلك تشكل الدعوى إلى تأسيس للمصالحة تحديا لا يقل أهمية بالنسبة إلى بلاد عانت الانقسام طيلة عقد من الزمن.

وتلك المشكلات جلية في بني وليد، إذ ترك عقد من القتال والعزلة والانقسام أثره الغائر الذي تجسد في شوارع مليئة بالحفر وبنايات محترقة مليئة بآثار الرصاص.

ويقول عبدالفتاح جبارة وهو معلم وصانع قهوة في وسط المدينة "المدينة مهشمة ومعزولة وتحتاج للكثير من الدعم".

وسلط وجود عربات مصفحة من قوات اللواء 444 الذي مقره طرابلس لحماية الليبية وموكبه ووزراء الحكومة لدى مرورهم في بني وليد الأسبوع الماضي الضوء على المخاوف من تجدد أعمال العنف مرة أخرى.

وتولى المقاتلون الذين كانوا يرتدون الزي الرسمي والأقنعة مسؤولية تأمين كل نقاط التفتيش من ضواحي طرابلس وحتى مشارف بني وليد.

وعندما انتفض الليبيون ضد القذافي في 2011 ودعم حلف شمال الأطلسي انتفاضتهم، كانت بني وليد معقلا للزعيم الراحل.

وبعد عام تقالبت مع قوات أغضبتهما الحماية التي منحها سكان المدينة لمقاتل منهم بارتكاب انتهاكات.

وبدأت تلك المعارك عقدا من العزلة لبني وليد، إذ انقطعت صلتها بالفصائل الرئيسية التي حكمت معظم ليبيا من العاصمة طرابلس ومدينة بنغازي في الشرق.

ولا تزال بعض البنايات تحمل أثر القصف من ثغوب ونوافذ مهشمة

ويتوقع المتابعون أن تواصل الليبان التأكيد على الحاجة إلى عقد الحوار مع تركيا بينما تستعد في نفس الوقت دبلوماسيا وعسكريا لأي مواجهة. وهكذا تواصل ليبيا أيضا البناء على المحادثات الاستكشافية التي أعيد استئنافها الآن، بينما هناك أمل في أن يقوم وزير الخارجية التركي مولود جاويش وأوغلو بزيارة أثينا قريبا وفتح الباب أمام فرصة للحوار.

ما تخسره تركيا في شرق المتوسط تكسبه اليونان

التوترات المتصاعدة مع أنقرة تحفز دبلوماسية أثينا



حرك دبلوماسي جديد بدافع مصدر قلق قديم: وهو تركيا

الحين في العديد من التدريبات العسكرية المشتركة.

وقال أثناسيوس مانيس، الزميل الباحث في قسم العلوم السياسية والإدارة العامة بجامعة كابوديستريان باتينا "في حالة الاتحاد الأوروبي، نجحت اليونان في إقناع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصياغة سياسة الاتحاد الأوروبي المزدوجة المنمطة في العضا والجزرة التي تربط بشكل مباشر بسلوك تركيا في شرق البحر المتوسط".

وسحبت تركيا في ديسمبر العام الماضي سفينتها البحثية "أوروش رابيس" من البحر المتوسط بعد أن هدد الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على تركيا. ومع عودة السفينة بأمان إلى الميناء، ارتكب الاتحاد الأوروبي بعد ذلك خطأ أكثر ليبرالية، موقعا اعتبارات العقوبات حتى اجتماع لاحق، بينما شدد في استنتاجات المجلس الأوروبي في الحادي عشر من ديسمبر من العام نفسه على أن "أجندة الاتحاد الأوروبي و تركيا الإيجابية لا تزال مطروحة على الطاولة" في ما يتعلق بالاقتصاد والتجارة.

وفي غضون ذلك، أعطى انتخاب جو بايدن رئيسا للولايات المتحدة دفعة للعلاقات بين اليونان والولايات المتحدة حيث من المتوقع أن يكون الرئيس الجديد أكثر صرامة تجاه تركيا. وعلى سبيل المثال، بعد الانتخابات، لم يوصل باين بارديغان حتى 23 أبريل، وعندما فقط أخبر الزعيم التركي أنه على وشك الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن.

ومن المقرر توقيع اتفاقية تعاون عسكري ثنائي جديدة بين أثينا وواشنطن هذا الصيف، ومن المرجح أن يتم توسيع القاعدة الأميركية في خليج سودا بجزيرة كريت اليونانية كتنجيد لذلك.

وقال إيان ليس، نائب رئيس صندوق مساعد أثينا وأعطى رسالة مفادها أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بريان في الوقت الحاضر اليونان كعضو كامل العضوية في النادي".

وأبرز غريغورياديس أن اليونان لم تكن قادرة حقا على القيام بهذه التحركات إلا "بسبب إخفاقات السياسة الخارجية التركية". وقبل سنوات، كان من الأصعب بكثير على مصر أو إسرائيل الانضمام وفي الوقت نفسه، فإن العزلة التركية تعد أيضا مصدر قلق كبير لأثينا حسب المتابعين. وأوضح غريغورياديس "تدرك أثينا أنها ستشعر براحة أكبر مع تركيا ذات التوجه الغربي أكثر من تلك المعادية للغرب".

ويتوقع المتابعون أن تواصل اليونان التأكيد على الحاجة إلى عقد الحوار مع تركيا بينما تستعد في نفس الوقت دبلوماسيا وعسكريا لأي مواجهة. وهكذا تواصل أثينا أيضا البناء على المحادثات الاستكشافية التي أعيد استئنافها الآن، بينما هناك أمل في أن يقوم وزير الخارجية التركي مولود جاويش وأوغلو بزيارة أثينا قريبا وفتح الباب أمام فرصة للحوار.

والاجئين والمهاجرين السوريين وغيرهم إلى نهر إيفروس الذي يفصل اليونان عن تركيا، وشجعهم على العبور.

وقال تريانفيلو "لقد أدى هذا إلى نتائج عكسية بالنسبة إلى أنقرة. لقد خلق هذا التصور في اليونان، حتى بين اليونانيين الأكثر اعتدالا، بأن تركيا كانت تحاول اقتحام الحدود". ثم سارعت حكومة ميتسوتاكيس، التي تتولى السلطة منذ يوليو 2019، للرد.

عودة الدبلوماسية اليونانية

بدأت أثينا في بناء وتطوير العلاقات مع القوى الإقليمية المعنية أيضا بالسياسة التركية. كانت إحدى النتائج منتدى غاز شرق المتوسط الذي ضم قبرص ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية. وكان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أعضاء مراقبين.

وعلى الرغم من أن المنتدى - الذي تم إطلاقه رسميا في سبتمبر 2020 - يهتم بشكل أساسي باستغلال الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط فقد أرسل رسالة إلى أنقرة مفادها أن اليونان (وقبرص) لن تكونا وحيدتين.

وفي أوائل أبريل، زار ميتسوتاكيس طرابلس وأعاد العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا. وأثناء وجوده هناك، فتح أيضا نقاشا مع أعضاء الحكومة الليبية المؤقتة حول الاتفاق البحري التركي. وانفقوا على إجراء المزيد من المحادثات حول هذه القضية، ولكن هذه المحادثات لم تحدث بعد.

ويرى متابعون أن أثينا نقلت الصراع مع جارتها أنقرة إلى ليبيا، حيث تحاول اليونان ترميم علاقاتها مع السلطات الليبية الجديدة بعد أن كانت قد قطعت كل الروابط مع حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج سابقا.

إنسر توقيعها في العام 2019 لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع تركيا.

وتعمل أثينا أيضا على تطوير علاقتها مع باريس، التي أصبحت تعتبر تركيا تهديدا للاستقرار الإقليمي - وللسلام في الداخل لأن فرنسا قلقة من أن توجج تركيا المشاعر بين مسلمي فرنسا.

وفي العام الماضي، وافقت فرنسا على بيع طائرات رافال المقاتلة والغرقات البحرية لليونان وشاركت منذ ذلك

وعلى الرغم من أن التناقص بين اليونان وتركيا له تاريخ طويل، إلا أنه بالعودة عقدين من الزمن إلى الوراء سنرى أن العلاقات كانت مخففة بشكل كبير. وبعد أن عانت كل من أثينا ومغارة دبلوماسية لأثينا خلال هذا العام، وفي أبريل، على سبيل المثال، طار رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس إلى طرابلس لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا، كما أجرى ندياس ومسؤولون يونانيون آخرون محادثات كثيرة مع مصر والأردن وقبرص.

كما اتفقت أثينا وأنقرة على إجراء محادثات استكشافية حول جميع القضايا بينهما. ومع ذلك، لم تسفر هذه المحادثات - التي بدأت في عام 2002 - عن نتائج تذكر. وحتى منذ البداية كانت هناك خلافات حول القضايا التي يجب أن تكون على أجندة الأعمال.

امتدت المسائل الخلافية من ترسيم الحدود البحرية والجوية في بحر إيجة إلى معاملة الأقلية العرقية التركية في تركيا اليونانية والمجتمع اليوناني في إسطنبول.

ويعد التعثر المستمر لسنوات، تم تعليق المحادثات سنة 2016. كان ذلك بعد أن شكك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان علنا في معاهدة لوزان لعام 1923، وهي الاتفاقية الدولية التي حددت حدود تركيا الحديثة. وأتبع ذلك تحدي أنقرة للحدود البحرية الخاصة باليونان وقبرص، خليفة أثينا الوثيقة.

وفي عام 2017، بدأت أنقرة في إرسال سفن أبحاث ثم سفينة حفر - تحت حراسة بحرية - إلى المياه الخاصة بنقيوسيا. وفي أواخر عام 2019، وقعت أنقرة اتفاقا أمنيا وبحريا مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا المدعومة من تركيا، والتي منحت مساحة من شرق البحر المتوسط لتركيا وتجاوزت المناطق الخاصة باليونان. ثم أرسلت تركيا بعد ذلك سفينة أبحاث تحت حراسة بحرية إلى هذه المنطقة، مما أثار عمليات انتشار بحرية متنافسة وتصاعد لغة الخطاب من كل أنقرة وأثينا.

ثم جاء المسار الأخير في نعش أي تقارب يوناني تركي باق بعد ذلك في فبراير 2020. وفي مواجهة ما اعتبرته عنادا أوروبيا إزاء اللاجئين السوريين، فتحت تركيا حدودها البرية مع اليونان، حيث قامت بنقل

دخلت اليونان على خط الحراك الدبلوماسي الدولي انطلاقا من الأزمة الليبية بعد توقيع حكومة الوفاق سنة 2019 اتفاقا لترسيم الحدود البحرية مع تركيا في 2019 وهو ما اعتبرته استفزازا لدول شرق المتوسط، وصولا إلى تطورات الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني إثر تحركاتها لتثبيت هدنة في قطاع غزة، إضافة إلى ما سُجل مؤخرا من انتعاش في العلاقات اليونانية - الأوروبية. ويستنتج المتابعون أن العودة القوية للدبلوماسية اليونانية تأتي كرد فعل على استفزازات أنقرة المستمرة، كما تعكس استفادة أثينا من إخفاقات السياسة الخارجية التركية.

واشنطن - مع عودة وزير الخارجية اليوناني نيكوس ديندياس مؤخرا من مهمة سلام إلى إسرائيل وفلسطين وانتقال رئيس وزرائها إين شمال أفريقيا من طرابلس إلى القاهرة، تستعيد اليونان علاقاتها الدبلوماسية الكبيرة بمنطقة شرق البحر المتوسط.

وتشكل زيارة ديندياس الأخيرة لإسرائيل وفلسطين - وهي رحلة شملت أيضا توقفات في الأردن ومصر - أحدث مغامرة دبلوماسية لأثينا خلال هذا العام. وفي أبريل، على سبيل المثال، طار رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس إلى طرابلس لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا، كما أجرى ندياس ومسؤولون يونانيون آخرون محادثات كثيرة مع مصر والأردن وقبرص.

ويعد الليبية بزيادة مرتبات العمال في المصنع بنسبة 70 في المئة، وبخصيص أموال للتطوير. وقال "بني وليد لن تكون ساحة للحرب مرة أخرى.

وسنخلق فرص عمل للشباب". لكن محللين سياسيين يقولون إن التركيز على الإنفاق يخاطر بإضعاف حكومة الوحدة الوطنية،

معارضه البرلمان في شرق البلاد ليزانيتها.

كما وأضاف أن فرصة المحسوبة والثروة قد تقضي الليبية عن الوفاء بتعهداته بإجراء انتخابات لتشكيل حكومة دائمة لتحل محل حكومته.

لكن أهالي بني وليد رحبوا بزيارة الليبية وعلقوا آمالهم عليها.

ويقول أحد السكان ويدعى علي عبدالقادر في حفل خرج حضره رئيس الحكومة "الحياة هنا شبه معدومة في المدينة. نحتاج إلى دعم عاجل".

وتقع مدينة بني وليد غرب ليبيا وتبعد 180 كيلومترا عن العاصمة طرابلس، وتعتبر المدينة معقلا لأنصار النظام السابق حيث تعرضت للقصف من قبل حلف شمال الأطلسي خلال أحداث ما سمي بغزوة فبراير 2011.

وبقيت مدينة بني وليد منذ أن تمت مهاجمتها في 2012 من قبل كتائب مصراة بعد قرار أصدره المؤتمر الوطني حمل اسم القرار رقم 7، بعيدة عن دائرة اهتمامات الحكومات المتعاقبة.

وسمح غياب الدولة في المدينة بتعزيز سلطة القبيلة التي باتت تسير المدينة عن طريق ما يعرف بالحكم الرشيد، أما أمنيا فتعتبر سرية حماية بني وليد القوة التي تحمي المدينة وتتكون من شباب تطوعوا للقيام بهذه المهمة.

ويعد الليبية بزيادة مرتبات العمال في المصنع بنسبة 70 في المئة، وبخصيص أموال للتطوير. وقال "بني وليد لن تكون ساحة للحرب مرة أخرى.

وسنخلق فرص عمل للشباب". لكن محللين سياسيين يقولون إن التركيز على الإنفاق يخاطر بإضعاف حكومة الوحدة الوطنية،

معارضه البرلمان في شرق البلاد ليزانيتها.

كما وأضاف أن فرصة المحسوبة والثروة قد تقضي الليبية عن الوفاء بتعهداته بإجراء انتخابات لتشكيل حكومة دائمة لتحل محل حكومته.

لكن أهالي بني وليد رحبوا بزيارة الليبية وعلقوا آمالهم عليها.

ويقول أحد السكان ويدعى علي عبدالقادر في حفل خرج حضره رئيس الحكومة "الحياة هنا شبه معدومة في المدينة. نحتاج إلى دعم عاجل".

وتقع مدينة بني وليد غرب ليبيا وتبعد 180 كيلومترا عن العاصمة طرابلس، وتعتبر المدينة معقلا لأنصار النظام السابق حيث تعرضت للقصف من قبل حلف شمال الأطلسي خلال أحداث ما سمي بغزوة فبراير 2011.

وبقيت مدينة بني وليد منذ أن تمت مهاجمتها في 2012 من قبل كتائب مصراة بعد قرار أصدره المؤتمر الوطني حمل اسم القرار رقم 7، بعيدة عن دائرة اهتمامات الحكومات المتعاقبة.

وسمح غياب الدولة في المدينة بتعزيز سلطة القبيلة التي باتت تسير المدينة عن طريق ما يعرف بالحكم الرشيد، أما أمنيا فتعتبر سرية حماية بني وليد القوة التي تحمي المدينة وتتكون من شباب تطوعوا للقيام بهذه المهمة.

ويعد الليبية بزيادة مرتبات العمال في المصنع بنسبة 70 في المئة، وبخصيص أموال للتطوير. وقال "بني وليد لن تكون ساحة للحرب مرة أخرى.

وسنخلق فرص عمل للشباب". لكن محللين سياسيين يقولون إن التركيز على الإنفاق يخاطر بإضعاف حكومة الوحدة الوطنية،

معارضه البرلمان في شرق البلاد ليزانيتها.

كما وأضاف أن فرصة المحسوبة والثروة قد تقضي الليبية عن الوفاء بتعهداته بإجراء انتخابات لتشكيل حكومة دائمة لتحل محل حكومته.

فرنسا أصبحت على وجه الخصوص شريكا أمنيا أثينا بطائرات وسفن حربية مؤخرا



مع اليونان، حيث قامت بنقل